دور البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية

الجزائر نموذجا

د. محمد يسعد ليلى
جامعة البليدة 2
د.إيططاحين غنية
جامعة البليدة 2

ملخص

التنمية الاقتصادية أصبحت من المواضيع المهمة خاصة في الخطابات السياسية لكن الأهم هو كيفية إيجاد السبل الحقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعد الدعامة الحقيقية للاقتصاد الوطني ، وفي هذه الدراسة سوف نقوم بعرض الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني والسياسة التي انتهجتها الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية ولن يكون ذلك إلا بتفعيل البحث العلمي الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية لقيام الحضارة والنهوض بالأمم ، فقد كان له الفضل في إخراج البشرية من الظلمات إلى النور سواء في صورته المرتبطة بالعلوم الطبيعية أو بالعلوم الإنسانية فهو من أدق الحقول المعرفية لأنه يعتمد على مناهج أساسها الملاحظة والتجربة لاكتشاف المعارف والتحقق من الفرضيات لمختلف القضايا من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة تساهم في حل مختلف المشاكل المرتبطة بالمجتمعات.

الكلمات المفتاحية :

التنمية الاقتصادية – البحث العلمي – التخطيط – التسيير الذاتي – مخابر البحث العلمي

Abstract

Economic development has become an important issue especially in political discourse, but the most important is how to find the real ways to achieve economic development, which is the real pillar of the national economy. In this study we will present the pillars of the national economy and the policy pursued by Algeria to achieve economic development. By activating scientific research, which is one of the basic components of civilization and the advancement of nations, has been credited with taking humanity out of darkness to light, in its form associated with natural sciences or humanities is one of the most accurate fields The knowledge because it depends on the basis of observation and experiment approaches to knowledge discovery and verification of hypotheses to various issues in order to reach accurate results contribute to the various problems associated with communities to solve

Key words
Economic development - Scientific research - Planning - Self-management - Laboratories and scientific research centers

الإشكالية

تكمن أهمية البحث العلمي بمدى اعتماد الدول على المعرفة للقيام بدورها التنافسي على مستوى العالمي وما يرافقها من أثار إيجابية لدعم اقتصادها خاصة مع نهاية عصر الاحتلال، حيث بدأت معظم الدول المتقدمة مرحلة جديدة من مراحل التطور العلمي وقد ظهر هذا التقدم في صورة مجموعة من الابتكارات الجديدة .

وقد نتج عن هذه التطورات العلمية عوائد اقتصادية ضخمة أدت إلى ظهور قوى اقتصادية مختلفة تحاول جميعها أن تحرك الاقتصاد العالمي، لأن المعرفة هي المحرك الأساسي للإنتاجية والنمو.

ويعتبر البحث العلمي من ابرز القطاعات بحيث يختلف عن النشاطات الأخرى، فلا بد على الدولة الاهتمام به نظرا لما يحمله من خصوصيات وأهميته بالنسبة للتنمية الشاملة، وتعد المؤسسة الجامعية مرآة تعكس الأوضاع المختلفة التي يعيشها الأفراد داخل المجتمع. وشهدت الجامعة الجزائرية عدة تغيرات منذ الاستقلال وهذا ما أثر على البحث العلمي حيث أصبح مرتبط بمختلف التيارات السياسية و بعيدا عن الواقع، فالدول اليوم تتقدم وتتطور عن طريق العلم والتكنولوجيا ومشاركة هذا المجال في عملية التنمية بالاهتمام بالجانب التطبيقي وترك كل ما هو نظري، فهل هناك مشاركة فعالة لقطاع البحث العلمي في مجال التنمية الاقتصادية، وما الجدوى من وجود المخابر الخاصة بالبحث العلمي؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يجب عرض سيرورة البحث العلمي من تعريف وأبرز المعوقات والصعوبات التي تواجه البحث العلمي بالإضافة إلى الأهمية التي يحظى بها كل من الأستاذ والطالب الجامعي، و تشير هذه الدراسة أيضا إلى أبرز المخابر وأهداف المؤسسات العلمية والوضعية التي آل إليها البحث العلمي في الجزائر.

دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية

لا يقتصر دور البحث العلمي في تفعيل البحوث الأكاديمية النظرية، بل يتعداه إلى التفاعل داخل المجتمع، فهو قادر على تفعيل أنشطة البحث والتطوير في مجالات متعددة، ولهذا يعتبر المقياس الأساسي لإنتاج الجامعة من خلال البحوث التطبيقية والنظرية وحل المشاكل المطروحة داخل المجتمع أو تفاديها في إطار التحديات العالمية وما تفرضه العولمة، فالبحث هو أساس السياسات التنموية وسياسات التعليم العالي، وهذا من خلال البحوث الأساسية والتطبيقية والتنموية، فلابد من وجود تكامل بين القطاعات التنموية وقطاع البحث العلمي، وللجامعات دور رئيسي في عملية التنمية من خلال ما تنتجه من أفكار وأبحاث تساهم في تطوير المجتمع وتقدمه.

"لأنه يعد من المسؤوليات الأساسية التي تقوم بها الجامعة، ولا يمكن لها أن تقوم بهذه المسؤولية إلا من خلال قيام الأساتذة فيها بالبحث العلمي المتميز والعمل على نشره وتعميمه للتعرف عل [1]

فاليوم البحث العلمي هو أساس النشاط الاقتصادي وفي كل الميادين، فدور الجامعة مهم ومحرك نحو إنتاج وتفعيل قطاعات التنمية الاقتصادية، كذلك للبحث دور أساسي في تقدم المجتمع فهو أداة عصرية لها قواعد وأسس ومناهج ومتطلبات مادية وبشرية ،فإذا استطاعت الدول توجيه هذا القطاع ووفرت له المقومات

المختلفة ، كان الطريق المضمون لتحقيق ما تصبو إليه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وكذلك حل مشاكل كثيرة.[2]

-حل مشاكل الإنتاج .

-تحسين نوعية الإنتاج

-ترشيد تكاليف الإنتاج.

-تقليص الفائض من عمليات الإنتاج .

-ابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة وأرخص سعرا فالدول العربية تواجه مشاكل مختلفة في هذا القطاع ومن بينها [3]:

-الافتقار إلى سياسات علمية وثقافية للبحث .

-توجهت بعض الجامعات والمؤسسات العربية إلى ربط نسب من الأبحاث حسب الاحتياجات لحل المشاكل التنموية، إلا أنها ما زالت دون المستوى .

-ضعف شبكات المعلومات الخاصة بالعلم والثقافة .

-لا تزال العديد من المجتمعات العربية تفتقر إلى أجهزة مركزية تتولى مهام تخطيط و رسم سياسة البحث العلمي .

-ضعف الاستثمار في مجال البحث العلمي .

ومن جهة أخرى ، حققت بعض الجامعات والمؤسسات العلمية تقدما ملحوظا في هذا الجانب ، حيث قلصت الفجوة الموجودة بينها ، وبين القطاعات الاقتصادية من خلال تعزيز التفاعل بينها وذلك عن طريق الاعتماد على آلية المشاريع البحثية التعاقدية التي تمثل حاجات نجاح متميزة في العديد من الأقطار العربية وفي تسخير الخبرات من أجل خدمة المشاريع التنموية ، ولهذا يجب وضع سياسة واضحة تؤدي إلى تطوير وتعزيز قطاع البحث العلمي تتمثل في : [4]

- إعداد خطة لتفعيل دور البحث العلمي والتطوير التقاني .
- توظيف التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية .
- تكثيف الجهود لتطوير الموارد الاقتصادية .
- دعم وتشجيع الابتكار والإبداع المتعلق بالبحوث العلمية .
- خلق قواعد بيانات في القطاع الخاص وربطها بمراكز البحوث للتعرف على حاجات السوق.
- تكامل الجهات المنتجة والمجمعة للمعلومات .

وفي الوقت الحالي تواجه المجتمعات العربية تحديات مستقبلية تمثلها العولمة ومنظمة التجارة العالمية ، مما أدى إلى احتكار الدول الصناعية لنشاطات الأبحاث المنتجة لها وهذا ما يؤدي بدوره إلى توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة وبين الدول العربية مما يستدعي القيام بأبحاث متطورة داخل الدول العربية وخارجها في إطار الاعتماد على الكفاءات العربية وبالتالي الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

المؤسسات العلمية :

تختلف أنواع المؤسسات العلمية والبحثية حسب نوع الجهة التي تقوم بعملية البحث سواء كانت تابعة للقطاع العام كالجامعة ومراكز البحث أو مؤسسة خاصة كالمعاهد ومراكز التابعة للقطاع الخاص ونوع البحوث المقترحة من طرف الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وعموما تعقد نشاطات البحث عن طريق وسائل وأجهزة تتمثل في مختلف المؤسسات العلمية .

– مؤسسات التعليم العالي

تتولى الجامعات وغيرها من المؤسسات التابعة للدولة مهمة تطوير البحث والتقانة ، باعتبارها تمثل عنصر فعال في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها عملية البحث وهي تتواجد في الجامعة على مستوى ما بعد التدرج هذا حسب النصوص القانونية المسيرة لمرحلة ما بعد التدرج انطلاقا من 20 فيفري 1976 وتليها عدة مناشير وقرارات وزارية أهمها سنة 1987 و 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه ، كما تم تكوين طلبة في الماجستير والتسجيل في الدكتوراه منذ سنة 1977 وتشمل كل التخصصات ما عدا مجال الطب الذي يخضع لأحكام مرسوم 3 ديسمبر 1971 ومرسوم 1997 ، وتخضع الشهادات إلى مسألة المعادلات الإدارية بالشهادات المتحصل عليها في الدول الأخرى إلى أحكام المرسوم المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 وأحكام المرسوم الوزاري 1971 ، وارتفع عدد المسجلين فيما بعد التدرج ، ومن بين هذه المؤسسات نجد :

- مخابر البحث العلمي
- المشاريع الوطنية للبحث
- فرق البحث الجامعي
- اتفاقيات البرامج للتعاون العلمي

بالإضافة إلى " الأستاذة المساعدين الذين يكلفون بإنجاز دراسات، ووضع الوسائل في إطار اتفاقيات تربط هيئتهم الموظفة بالقطاعات الأخرى للنشاط الوطني "[5]

الإمكانيات اللازمة لتحقيق المشاريع العلمية :

لإنجاح المشاريع العلمية يستوجب على الدولة تدعيم هذا القطاع بتوفير كل ما يلزم للحصول على النتائج اللازمة وهي كالآتي

أولا : توفير القدرات البشرية :

تتمثل هذه القدرات في الباحثين المؤهلين لعملية البحث باعتبارهم ثروة نادرة ، مما يجعل تسيير هذا القطاع صعب، والجدول التالي يوضح تزايد عدد الباحثين منذ الاستقلال .

ثانيا : توفير القدرات المالية : ذلك عن طريق وضع ميزانية خاصة لتمويل البحث العلمي من أجهزة مادية كتوفير الحاسوب وطرق الاتصال حيث :

أظهر تمويل البحث العلمي الميزات التالية :

- ميزانية البحث العلمي شكلت نسبة 0.18 ٪ في سنة 1997 من الناتج المحلي الإجمالي ، كما قام الصندوق الوطني للبحوث العلمية بتمويل الأبحاث خاصة في الفترة الممتدة من 1999 – 2002.

مقومات المؤسسات العلمية :

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الحكومات إلا أنها لم ترق إلى المستوى المحدد لها، ومن أجل تطوير وتفعيل النشاطات العلمية لابد من مراعاة عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

1 -تأمين مصادر المعرفة والمعلومات للباحث :

الباحث لا يستطيع القيام بأبحاث علمية إن لم يكن على إطلاع دائم بما وصل إليه الباحثون الآخرون ، وما توصلت إليه المعرفة البحثية السابقة في مجال تخصصه ، ومن هنا وجب تزويده بالمستجدات العلمية بشكل دائم ، مما يستدعي أن تقوم الجامعات والمؤسسات البحثية بتحديث المعلومات ومحتوياتها من خلال الاشتراك في المجلات والدوريات العلمية المحكمة واقتناء مختلف أشكال ومصادر المعرفة في المكتبات الجامعية، ولا تقتصر بعض الجامعات على هذه المهمة ، كذلك تقوم بتسهيل عمل الباحث وذلك من خلال تلخيص كل الدراسات وترتيبها وتزويد الباحث حسب طلبه هذا ما يسهل عملية البحث ، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة (ERIC) ".[6]

2 -توفير الدعم المالي :

إن عملية البحث العلمي مكلفة باعتبارها تعتمد على المعدات والوسائل المتطورة وإقامة المخابر المختلفة، وهذا ما يستدعي تدخل الجامعات والمؤسسات العلمية من أجل توفير جزء من ميزانيتها .

وهذا الدعم يكون من طرف الحكومة أو المؤسسات الخاصة بغرض الاستفادة من البحوث، وتسهر الجامعات على تطبيق عملية صرف المبالغ المالية بطريقة عادلة على الباحثين ومخابر البحث.

3 -وضع سياسة وطنية للبحث :

المقصود بها أن هذه السياسة تشمل جميع القطاعات ويجب على الأبحاث المقدمة تتماشى ومتطلباتها وكذلك العمل المشترك بين الجامعات قصد خدمة عملية البحث حيث "لا يوجد دليل أكبر على غياب سياسات البحث عما يجري في الجامعات العربية خصوصا من الأبحاث لأغراض الترقية، وغالبا ما تكون منفردة لا تدخل ضمن خطة بحثية موجهة نحو هدف تطويري أو تناظري محدد.[7]

4 -تشجيع الباحثين:

على الدولة والوزارة الوصية تشجيع القائمين على عملية البحث حتى يزيد الباحث من العطاء، والملاحظ في الدول السائرة في طريق النمو، الباحث يعاني من مشاكل كثيرة لا تساعده من أجل القيام بمهامه، فمنها قلة المراجع وانعدام بنك المعلومات وعدم تطبيق نتائج البحوث المتوصل إليها عكس ما نجده في الدول المتطورة فالباحث هو لب عملية البحث والإنتاج .

5 -توفير المناخ العلمي المناسب :

الباحث يحتاج في عمله من يساعده على تحقيق أهدافه ، فتوفير الجو المناسب يساعده على الاطمئنان النفسي والاستقرار ومن هذا المنطلق يجب إبعاد الباحث عن كل التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستطيع العمل والإنتاج بكل ارتياح وحرية .

6 -توفير الوقت للباحث :

الباحث له عدة مهام من بينها التدريس في الجامعة إضافة إلى المشاريع العلمية التي يساهم في إنجازها ، لذا توفير الوقت المحدد للبحث من مهام المؤسسات العلمية حتى يستطيع المساهمة الفعلية في عملية التنمية ومساعدة مختلف القطاعات الأخرى .

7 -تعيين باحثين أكفاء :

على المؤسسات العلمية والجامعة وضع مقاييس موضوعية علمية في تحديد الأستاذ والباحث الجامعي حسب الصفات المتعامل بها عالميا حتى يساهم في تطوير مجتمعه والنهوض بمختلف الميادين الاقتصادية .

8- تسهيل عملية تقييم البحوث العلمية:

إن معظم الأعمال تنشر في مجلات علمية محكمة، فعملية النشر صعبة لقلة عدد المجلات وتزايد الأبحاث العلمية، هذا ما يطيل نشر الأبحاث الخاصة بالباحثين ولهذا يستوجب من المؤسسات العلمية كالجامعات التكثيف من عدد المجلات المحكمة. لإتاحة الفرصة أمام الباحثين سواء في الداخل أو الخارج.

ويمكن القول أنه بتكامل جميع المقومات نستطيع النهوض بالبحث وبالباحث الذي يمتلك مؤهلات وقدرات علمية وخلقية تساعده على إنجاز العمل الذي يساهم في عملية الإنماء وتسعى الجامعة من كل هذا إلى تحقيق ما يلي:[8]

- تطوير وسائل وأساليب البحث بمختلف أشكاله.
- توفير المناخ المناسب للباحثين.
- تطوير علاقات التعاون البحثي بين الجامعات في الداخل وخارج الوطن.
- تقوية أساليب الاتصال والانتقال الفكري بين مؤسسات البحث العلمي.

وضعية ودور المؤسسات العلمية:

سمة العصر الحالي هي العولمة، لكن البحث العلمي عرف العولمة في وقت مبكر نتيجة للتعاون المشترك بين الدول والجامعات والهدف الأسمى من ذلك تطوير طرق البحث والزيادة من الإنتاج والتقدم في مختلف ميادين الحياة، فلا بد أن نتحدث عن أهم المؤسسات العلمية المساهمة في حل معظم المشاكل المطروحة، وكذلك وضعية البحث العلمي في الجزائر.

مخابر البحث:

يعتبر المخبر مؤسسة علمية تساهم في عملية البحث وبالتالي "هو منشأة تخوله إمكانية التجارب العلمية والاختيارات والقياسات تحت ظروف معيارية يمكن التحكم بها ويشار إلى كلمة مخبر بكلمة معمل".[9]

وعادة توجد المختبرات في المؤسسات العلمية والجامعات والكليات ومراكز الأبحاث، إضافة إلى المؤسسات الحكومية ويشتغل عليها الباحثين في مختلف التخصصات بهدف ترقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الميادين التي تساهم في تطوير المجتمع.

تطبيقا لأحكام المادة 19 من القانون رقم 98-11 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1419 الموافق ل 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي 1998-2002، والمرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 21رجب 1420 الموافق ل 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء تنظيم وسير مخبر البحث لدى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، ينشأ مخبر البحث في إطار إنجاز برنامج البحث لمؤسسة الارتباط ويكلف بتنفيذ موضوعا أو عدة مواضيع تتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة ببرامج البحث الوطنية المقررة في المادة 10 من القانون 98-11 وعندما يتم إعداد الملف من طرف مؤسسة الارتباط يخضع لرأي المجلس العلمي.

ويخضع إنشاء محابر البحث لعدد من القواعد المحددة بالمرسوم 99-244، وتسجل مقترحات إنشائه بطريقة منسقة ومخططة، ولتقييم ضرورة هذا الإنشاء، يجب إرسال الوثيقة النموذجية إلى مديرية التنسيق والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

ويتم الاهتمام بإعداد الوثيقة النموذجية وتحديد المعلومات التي تتضمنها لتسهيل تقدير ضرورة إنشاء المخبر من طرف اللجنة القطاعية الدائمة والمرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999 المحدد لتنظيم وسير اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، التي تسمح بوضع اللمسات الأخيرة من القرارات الخاصة بإنشاء مخابر البحث وتعيين المديرين من طرف السلطة الوصية[10].

في سنة 1987 تم تأسيس ما يقارب 50 فرقة بحث على مستوى معاهد مختلفة التخصصات، وتتكون فرق البحث من أساتذة باحثين وطلبة ما بعد التدرج يقومون باقتراح مواضيع مختلفة ضمن مشاريع الغرض منها حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في عملية التنمية، ولفرق البحث أهداف كثيرة فهي أيضا "تسعى إلى تقريب البحث العلمي من الأستاذ الجامعي باعتبارها منشطا له، لكن من أسباب فشل العديد منها انعدام إستراتيجية شاملة للبحث العلمي تساعد على ربط الأهداف والبحوث الجامعية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع"[11]

ولقد تعرضت مخابر وفرق البحث إلى عدة مشاكل منها:

1 -غياب المراقبة العلمية والتقييم العلمي من طرف المؤسسات الوصية .

2 -انعدام الإبداع والابتكار في بعض البحوث المقدمة .

3 -الابتعاد عن العمل الجماعي .

4 -نقص التكاليف المادية المغطية لعملية البحث .

5 –نقص تبادل الأبحاث بين فرق البحث والجماعات داخل وخارج الوطن .

واقع التنمية في الجزائر:

كما تطرقنا سابقا،التنمية تضم الجانب الاقتصادية والبشري وتكون متوازنة ومستديمة، فالتنمية الشاملة هي الأمثل ومطمع كل الشعوب،والجزائر كغيرها من الدول تطرقت إلي التنمية وعملت على ترسيخها على أرض الواقع.

– البنية الاقتصادية:

تميز التطور الاقتصادي للجزائر منذ استقلالها بحركة شبه بطيئة وهذا نتيجة للاستعمار الذي كان متواجدا طيلة 132سنة مما أدى إلى تدمير كل الهياكل المادية والبشرية وكذلك أثر على الثورة التحريرية التي دامت أكثر من سبع سنوات، ولقد ورثت الجزائر عن العهد الفرنسي هيكلا اقتصاديا رأسماليا يحمل تناقضات جوهرية،[12] واستقلت البلاد على وضع صعب خاصة في السنوات الأولي من هذه المرحلة التي تسمى بمرحلة المصاعب الاقتصادية والتي نجمت عن رحيل أكثر من أربعة أخماس من المستوطنين الذين كان منهم عدد كبير من ذوي المهارة،[13] ولكن مع حسن حظها عوضت هذه النقائص بوجود كميات معتبرة من البترول والغاز سمحت لها بانجاز قاعدة مادية تعطيها اليوم حظا في الدخول إلي ميدان السوق والتصنيع.

كما شهدت هذه الفترة نشوء عدد من التيارات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التي لعبت دورا مهما في تحقيق نوعا من التنمية في ما بعد،ومن العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع النزوح الريفي الذي انعكس على الزراعة والريف عموما وهذا راجع إلي الإهمال ونقص الاهتمام والرعاية،وتمركز البناء الاقتصادي الجزائري على النقاط التالية:

أ. التسيير الذاتي:

كما أسلفنا الذكر فان الاقتصاد الجزائري كان ضعيفا وغير متجانس في الفترة الاستعمارية،وبعد الاستقلال ورحيل المستعمرين الفرنسيين استولى العمال والفلاحون الجزائريون على معظم القطاعات وبعد ذلك قامت الدولة بوضع قوانين وفي هذه المرحلة اعتمدت السياسة الزراعية للتسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون.[14]

أصدرت الحكومة الجزائرية سلسلة من القوانين والمراسيم لتنظيم الممارسة العمالية كانت سنة 1963.1962 من أجل إضفاء الصبغة القانونية والشرعية.

والتسيير الذاتي لم يقتصر على الزراعة وكذلك جاء ليشمل القطاع الصناعي لملأ الفراغ الذي تركه المعمرون برحيلهم وهجرتهم لمنشآتهم، حيث كانت استجابة العمال لذلك بانتظامهم في تعاونيات مسيرة ذاتيا لمتابعة النشاط،[15]واقتصر التسيير الذاتي بعد ذلك على الزراعة وتم وضع جميع الوحدات الإنتاجية في الصناعة تدريجيا تحت إشراف شركات وطنية ، [16]ويعتبر التسيير الذاتي من اللبنات الأولى لبناء الاقتصاد الجزائري والحد من البرجوازية المطلقة وكذلك النزوح الريفي الذي كان قائما.

ب . التأميم:

أصاب التأميم مجموعة من أراضي القطاع الاستعماري إلي جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة وكذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية كالتبغ والكبريت، [17]حيث يعتبر التأميم من أهم الوسائل الهجومية ضد التوسع البرجوازي ومن الجلاء المكثف للمستعمرين بعد الاستقلال مباشرة،والملاحظ في الأمر أن التأميم في مرحلته الأولى تميز بالشمولية والتسرع،وبالنسبة لتأميم الرأسمالي الكبير ما لبث أن شكل قاعدة انطلاق حقيقية لرأسمالية الدولة تحت إشراف شركات وطنية شمل نشاطها كافة التراب الوطني،[18] وفي سنة 1971 تم تأميم الشركات البترولية والمحروقات والغاز وبهذا تعد السياسة التأميمية من أبرز المعالم الإستراتيجية لتصنيع.

ج . القطاع العام:

تشكل القطاع العام عن طريق سياسة التسيير الذاتي وتأميم جميع الموارد والمؤسسات الصناعية حتى بداية السبعينات وكذلك عن طريق قطاع المحروقات التي تمثله الشركة الوطنية للبحث والاستغلال والنقل والتحويل وتسويق المحروقات «سونطراك» كما أولت الدولة العناية بالصناعات القاعدية من أجل توفير مناصب عمل،وفي نفس السياق باشرت الدولة خطط تصنيع واضحة وفي المقابل لم تقدم أي مبادرة لصنع أجهزة ديمقراطية من أجل أخذ القرار،وفي سنة 1967وقع تصادم بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبين وزارة الصناعة والطاقة حول موضوع تعميم التسيير الذاتي للقطاع الصناعي وتنظيمه غير أن الانتقال من اقتصاد استعماري إلي اقتصاد مستقل مخطط ومندمج يتطلب خلق وتنمية مؤسسات اقتصادية عامة كبيرة الحجم وفي نهاية المطاف حسم الموقف لصالح الوزارة ولما استمر الاتحاد «UGTA »في مطالبه ثم حل أمانته العامة،[19] قد ازداد استلاب العمال عن السلطة وانخفض التوسع في التسيير الذاتي حيث شهد عام 1973انخفاض واضح في التسيير الذاتي إذ لا يمثل سوى 17% من الاستخدام الغير زراعي وأقل من 0.3%من الاستخدام الإجمالي [20] ونتيجة لتوسع القطاع العام للصناعة عن طريق التأميم، ولهذا لجأت الدولة إلي سياسة التخطيط من أجل التمكن

من عملية التنمية الاقتصادية صناعات استهلاكية والاهتمام بالصناعات التقليدية إلا أنها شهدت عدة صعوبات من بينها عدم توفير اليد العاملة المؤهلة والمشاكل المالية التي انطلقت سنة 1967.

5. 2. سياسة التخطيط في الجزائر:

إن المرحلة الممتدة من سنة 1962 الى 1972 هي مرحلة حاسمة في اقتصاد الجزائر، إذ قامت بإعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد متين قادر على مواصلة عملية التنمية عن طريق المخططات التنموية،باعتبارها من مميزات الاقتصاد الوطني،لان التخطيط محاولة إدارية تقوم بها الدولة قصد التنسيق لاتخاذ القرار الاقتصادي على المدى البعيد والمتوسط أو إجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية كالدخل وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لها في فترة محددة.

وسعت الدولة الجزائرية إلى وضع مخططات مختلفة أبرزها إعداد المخطط الثلاثي «1967-1969» والمخطط الرباعي الأول«1970-1973»إضافة إلى المخطط الرباعي الثاني «1974-1977» وبعد ذلك الاهتمام بالبحث عن منهجية من أجل عملية التنمية.

أما بالنسبة للفترة الممتدة بين «1967-1969»كانت قرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود،أما المخطط الرباعي الأول فقد كان فرصة لاشتراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط ومع ذلك فان لا مركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقا لأنه لا النقابات في المؤسسات ولا المجالس الشعبية على المستويات المحلية قد اشتركت في إعداد الخطة، [21] وكان هناك مخطط الرباعي الثاني لكنه لم ينجح لأن إدارات المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الممثل الوحيد لإنشاء الخطة لأن ديمقراطية إعداد المخطط كانت محدودة وهذا راجع لدور ضئيل الذي لعبته الهيئات المنتخبة مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين وكذلك مختلف المجالس الشعبية، كما أن القاعدة الاجتماعية لإعداد هذا المخطط لم تشمل جميع الفئات المتصلة بالميدان من أجل تطبيق الخطة وفي الجدول الآتي سوف نحاول إبراز أهم المخططات التنموية في الجزائر.

- التسيير الاقتصادي في الجزائر:

منذ بداية السبعينات ونهاية الثمانينات كان التسيير اشتراكيا خاصة في مجال تنظيم علاقات العمل،وقبل إعادة الهيكلة الاقتصادية مع بداية الثمانينات مكن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من تنظيم أكثر من خمسمائة ألف (500000) عامل وثمانية وتسعين (98) مؤسسة تابعة للقطاعات الاقتصادية والتي تتمثل في الصناعة والأشغال العمومية والتجارة، [22]والتسيير الاشتراكي للمؤسسات يعتبر إطارا للحوار ونضج المشاكل وتحويلها لخدمة الصالح العام،وتعد الدولة في النظام الاشتراكي دولة شعبية عمالية،والعامل في هذه الهيئة شخص يعيش من عمله ولا يشغل أحدا لنشاطه الخاص،[23] والموارد والأموال ليست ملكا لأي أحد كان وإنما ملك الجميع،والدولة أيضا قادرة نظريا على إدارة المؤسسات الصناعية المختلفة وفي الحقيقة أن الموارد البترولية هي التي سمحت القيام بالانجازات المادية وضمان مستوي معيشي مرتفع رغم التزايد المستمر للسكان ولكن تقليص الموارد البترولية في أواخر الثمانينات سلط الضوء على الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد،رغم ما جاء به نمط التنمية بأعباء مختلفة مثل الهيمنة لجهاز الدولة والمركزية التي كانت تطبقها وعوض فقدان رؤوس الأموال سمح للجزائر أن تطرح قواعد مادية للتنمية تثير اليوم غيرة العديد من الدول وبالتالي دخول الجزائر أيضا مرحلة التصنيع، ولهذا اتجهت هذه الأخيرة نحو نمط يحقق تعبئة أكثر لمجهود مواطنيها وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية التي تستمدها من البترول،وهكذا بدأت الجزائر منذ 1980تدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والهدف منها التقليل من الضيق الناجم عن التدخل الكبير للدولة والاعتماد على المرونة في الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم الاستقلالية للمؤسسات والانتقال من مرحلة الاعتماد على المرونة في الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم الاستقلالية للمؤسسات والانتقال من مرحلة الاعتماد على البترول إلي مرحلة الاعتماد على الذات.

5.5 المشاكل الاقتصادية في الجزائر:

توصف التنمية الناجحة بأنها تؤدي إلي ظهور دولة قوية في كل الميادين،والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده بقدر كبير من الحرية،كما أن التنمية تحتاج إلي تراكم رأس المال الذي يتزايد باستمرار،غير أن معظم الدول العربية تواجه مشاكل مختلفة ومتفاوتة الحدة،والسبب الرئيسي في ذلك هو أن أغلب هذه الدول تعيش حالة من الفقر لا تسمح لها بعملية الادخار،وأن العمال والفلاحين في الأقطار العربية لا ينالون كدخل فردي أدنى درجات المعدل الوسطي،بينما يقابلها أفراد الطبقة الغنية الذين يتمتعون بدخل مرتفع يمكن استخدامه في عملية التنمية،إلا أن هذا لن يحدث لأن نفقاته م تكون في شراء الكماليات المستوردة من الخارج،والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني بعض المشاكل الاقتصادية وهي كالآتي:

1. كثرة البطالة في المجتمع .
2. هجرة اليد العاملة المتمكنة،خاصة هجرة الحاملين لشهادات جامعية تخدم معظم القطاعات.
3. تزايد التبعية للخارج وتفاقم عملية الاستيراد من الدول الأجنبية.
4. نقص في نسبة الخبراء والفنانين والعلماء في القوى العاملة.
5. محدودية حب المعرفة وإتقان العمل .
6. عدم التنسيق بين المخابر والمؤسسات العلمية والمؤسسات الاقتصادية التنموية.
7. عمق الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية وخاصة في مجال الأبحاث المتعلقة بالميدان الاقتصادي.
8. التوزيع المحكم لموارد القوى العاملة بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة والعلاقة المتبادلة والتناسب الأمثل فيما بينها.
9. عدم الاستغلال الأمثل لطاقات البشرية خاصة لبراءات الاختراع .
10. نقص الخطط التنموية القائمة على التشاور بين الخبراء سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

وتبقي الجزائر اليوم تابعة للخارج سواء في الميدان الصناعي أو الغذائي أو حتى المالي،رغم تجربة تخطيط مركزي في مرحلة السبعينات أدت إلي تجميد المبادرات الفردية،كما شرعت في الثمانينات في إحياء مبادرة جميع أبناءها بالتخفيف من حدة المركزية وتتخلي عن اعتمادها الكلي للبترول وإنشاء مؤسسات اقتصادية تخدم المجتمع ولكن يكون هذا إلا بالتكامل مع المؤسسات العلمية ومدى مساهمتها في العملية الإنمائية حتى تكون نتائج دقيقة وموضوعية.

خاتمـــــــــة

يشكل البحث العلمي العمود الفقري للجامعة، ومن هناك خصصت مراكز بحثية متميزة، فالحاجة إليها ضرورية بالنسبة لكل الدول خاصة في الوقت الراهن، الذي يشهد تغيرات كثيرة من خلال العولمة الاقتصادية ، فعلى الدول طرح مختلف الخطط لاسيما العربية منها حتى يكون هناك تطور دائم في شتى مجالات الحياة والتنمية مربوطة بعملية البحث العلمي في ظل التغيرات التي يشهدها العالم ، ولذا يجب توفير الإمكانيات والمقومات الأساسية التي تدعمه باعتبار معظم الدول لها الشروط المناسبة لذلك من قدرات مادية وبشرية وثروات ضخمة طبيعية ومالية ، هذا التطور لن يكون إلا إذا توفرت إستراتيجية تدعم البحث العلمي وتوفير ميزانية قادرة على تغطية متطلبات هذا الميدان، وفي الواقع توجد دول عربية بعيدة عن التقدم في مجالات مختلفة نظرا لعدم توفر لوازم البحث العلمي والمراكز البحثية المساهمة فيه في زمن التكنولوجيا والمعلوماتية، وهذا طبعا راجع لعدة أسباب منها غياب البني التحتية وعدم توفير الجو المناسب لذلك إضافة إلى غياب البحث الفعال في ظل أزمات سياسية واقتصادية مع نقص المحفزات والتشجيعات الخاصة له، فقياس تقدم مجتمع يكون مرتبطا بمدى تحكمه في خاصية العلوم والتكنولوجيا، فلابد من تطبيق النتائج المتوصل إليها من طرف المؤسسات البحثية، و الإنفاق عليها لأنها تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الضروري أيضا الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تبنى على قواعد صحيحة إذا لم تكن مستمدة من قواعد البحث العلمي والتكنولوجي، ومن هنا ندرك أن تطور الدول يكون إلا عن طريق التطوير العلمي والتكنولوجي وإدماجه مع الخطط التنموية وهذا طبعا لتدارك الركب الحضاري في العصر تسوده الثورة العلمية والتكنولوجية.

والجزائر المدركة لعظمة البحث العلمي والتكنولوجي تقيم سياستها المستقبلية على هذا العامل الذي يعتبر المحرك الأساسي لكل القطاعات لنهوض بعجلة التنمية وتحقيق الأهداف المطلوبة وهي أيضا تركز على إحداث وتفعيل المخابر والمراكز العلمية ولهذا الغرض وضعت خططا تتيح مزيدا من عوامل النجاح لهذه الهياكل ولاحقا سوف نتطرق إلى العولمة وعلاقتها بمختلف القطاعات التنموية ولا يمكننا تجاهل هذا المفهوم باعتباره اجتاح كل الميادين وأصبح من الضروري الإشارة إليه لما يحمله من معاني تفيد هذه الدراسة.

المراجـــــع

[1]–عبد الرحمن كديسي ، إعداد عضو هيئة التدريس الجامعي ورقة مقدمة إلى ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية ، الرياض ، جامعة الملك سعود، سنة 1983 ،ص 35.

[2]–أمير تركماني ، دور المؤسسات الوسيطية والداعمة،المؤتمر الوطني للبحث والتطوير ، سنة2006 ، ص 3.

[3]–المؤتمر العربي الأول ، حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير ، الجزائر ، 23 ماي، سنة 2000.

[4]– أمير تركماني، دور المؤسسات الوسيطية والداعمة، مرجع سابق، ص 4.

[5]– الجريدة الرسمية. الفصل الأول ، تحديد المهام ، سنة 1989

[6]–العقيلي عبد العزيز محمد ، "مراكز البحوث في الجامعات السعودية" ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد 02، جانفي 1984. ص 127.

[7]–محمد عبيد ديواني ، البحث التربوي في كليات التربية ووسائل تطويره ، مؤتمر دور كليات التربية من أجل التنمية في الوطن العربي، جامعة دمشق، كلية التربية، سنة 1997 ، ص 21.

[8]– محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، دار الفكر، الطبعة الرابعة، القاهرة، بدون سنة، ص 23.

[9]-Wikipedia, l’encyclopédie libre, laboratoire de recherche, 07-02-2010.

[10]– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التنسيق والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، فيفري 2002، ص 2.

[11]– عبد الحفيظ مقدم ،"ملاحظات حول نظام فرق البحث"، مجلة بحوث جامعة الجزائر، العدد 04، الجزائر، سنة 1997، ص 110 .

[12]– حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، م ج ط، الجزائر، سنة 1984، ص 109.

[13]– يوسف عبد الله صايغ ، اقتصاديات العالم العربي ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط2، بيروت، سنة 1985، ص 348.

[14]– محمد السويدي، التسيير الذاتي، م و ك ، الجزائر، سنة 1986، ص 142.

[15]– أحمد البعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، منشورات عويدات، ط1، سنة 1985، ص 76.

[16]– عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، د و ج ، الجزائر، سنة 1982، ص 27.

[17] – عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دار الحداثة، ط2، بيروت، سنة 1982، ص 181.

[18] – أحمد البعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، مرجع سابق، ص 176.

[19]–M(Bennoune,) "the industrialization of Algeria" in contemporary north Africa studies, 1985, P 161.

[20] - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ، مرجع سابق، ص 29.

[21] – عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 126.

[22] - حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية، الجزء الأول، الجزائر، سنة 1980، ص 28.

[23] – القانون العام للعامل، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، سنة 1979، ص 3.